المركز المصري للدراسات الاقتصادية

نشرة صحفية

مصر تتقدم إلى المركز 116 في تقرير التنافسية العالمية لعام 2015-2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

القاهرة في 30 سبتمبر 2015:

يدل مؤشر التنافسية العالمية على تحسن ترتيب مصر لعام 2015-2016 إلى المركز 116 (من إجمالي 140 دولة) مقابل المركز 119 (من إجمالي 144 دولة) في عام 2015/2014، لكنها تظل في الشريحة الرُبعية الدنيا من البلدان التي تضمنها التقرير. أما من حيث درجة الأداء فقد تحسن من 3.6 في 2014 إلى 3.7 في 2015. وهذه الأرقام إنما تشير إلى تحسن نسبي في أداء الاقتصاد المصري لأول مرة منذ عام 2011/2010.

ومؤشر التنافسية العالمية هو أداة يستخدمها المنتدى الاقتصادي العالمي لتقييم تنافسية البلدان المختلفة، وذلك استنادا لأداء هذه البلدان في ثلاث ركائز رئيسية هي: *المتطلبات الأساسية، ومحفزات الكفاءة، وعوامل الابتكار والتطور*. ولحساب مؤشر القدرة التنافسية العالمية لبلد ما، يتم إسناد أوزان ترجيحية لتلك الركائز وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها البلد المعني (استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى). ونظرا لتصنيف مصر كدولة ذات اقتصاد تدعمه الكفاءة، يُسنَد وزن ترجيحي أكبر إلى *المتطلبات الأساسية ومحفزات الكفاءة* (بأوزان 40 و50 على التوالي). وتجدر الإشارة إلى أن المركز المصري للدراسات الاقتصادية بصفته مؤسسة شريكة للمنتدى الاقتصادي العالمي يقوم بالإشراف على تطبيق الاستبيان الخاص بمصر في تقرير التنافسية العالمية.

ويعود تحسن أداء مصر هذا العام إلى تقدم ترتيبها في ركيزتي *المتطلبات الأساسية ومحفزات الكفاءة*، حيث يرجع التحسن في ركيزة *المتطلبات الأساسية* إلى **تحسن البيئة المؤسسية ونوعية البنية التحتية**. في حين أظهرت **مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية** بعض التراجع، كما انخفضت جودة **التعليم الأساسي ومؤشرات الصحة**. ويعود تحسن ركيزة *محفزات الكفاءة* إلى تحسن الأداء على صعيدي كفاءة **سوق المال** وكبر **حجم السوق** كما حدث تحسن طفيف في **أسواق السلع والعمل**. وجدير بالذكر أن ترتيب مصر لم يتغير فيما يتعلق بركيزة الابتكار وتطور الأعمال.

ويظهر تحسن ***البيئة المؤسسية*** في تعزيز استقلال القضاء وحقوق الملكية وزيادة القدرة على فض المنازعات التجارية. أما بالنسبة ***للبنية التحتية***، جاء ترتيب مصر أفضل فيما يتعلق بكفاءة الموانئ وتوفير الكهرباء.

وتتضمن المشكلات المستمرة في ***البيئة الاقتصادية الكلية*:** ارتفاع معدل التضخم والعجز في الموازنة العامة للدولة، وتدني معدل الادخار القومي. وعلى النقيض، فقد تحسن التصنيف الائتماني السيادي. وأخيرا، فإن ***التعليم الأساسي*** لا يستوفي بوجه عام متطلبات اقتصاد يتسم بالتنافسية، ويستلزم تطوير مناهج الرياضيات والعلوم من بين أمور أخرى.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة 11221- مصر تليفون 2461-9045 (202) Fax.: 2461-9037 (202) البريد الإلكتروني: eces@eces.org.eg.

وفيما يتعلق *بمحفزات الكفاءة*، فإن **التعليم العالي** في مصر، مثله مثل التعليم الأساسي، لا يفي بمتطلبات اقتصاد يتسم بالتنافسية. وثمة حاجة ملحة إلى مراجعة مناهج الرياضيات والعلوم وتحسين مستوى كليات الإدارة وتوصيل خدمات الإنترنت، وتحسين مستوى التدريب المتخصص للأفراد على مستوى منشآت الأعمال.

وقد تحسنت كفاءة **سوق السلع** جراء التدابير المتخذة للحد من الممارسات الاحتكارية وازالة بعض الحواجز التجارية وتحسن القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكلها عوامل تؤثر إيجابا على القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أظهرت مصر بعض التحسن فيما يتعلق بمستوى التركز في بعض الأنشطة الاقتصادية.

وبالنظر إلى **سوق العمل** في مصر، هناك حاجة ملحة إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وكذلك زيادة القدرة على اجتذاب المهارات والكفاءات. وبالنسبة **لسوق المال**، فقد شهد تحسنا خصوصا فيما يتعلق بسلامة الجهاز المصرفي. وفيما يتعلق **بحجم السوق** فقد تحسن حجم السوق المحلية.

ويتبين من *مؤشرات الابتكار وتطور الأعمال* ضرورة تحسين **القدرة على الابتكار**. وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز القدرة التنافسية لمصر يتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام إلى جودة مؤسسات البحث العلمي وتدعيم التعاون بينها وبين المنشآت الصناعية—ومن ثم الاستفادة بما تتمتع به مصر من وفرة العلماء والمهندسين—وكذلك إلى زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من جانب الشركات.

لمزيد من التفاصيل حول محتوى هذه النشرة الصحفية يُرجى الاتصال بالدكتورة أمنية حلمي، مدير البحوث بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة 11221- مصر تليفون (202) 2461-9045 Fax.: (202) 2461-9037 البريد الإلكتروني: eces@eces.org.eg.